جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى / كلية التربية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

(شَرْح عُمدَة الحَافِظِ وَعُدّة اللافِظ)

لجَمَالِ الدّينِ مُحمَّدٍ بنِ مالِك النحويّ

دراسة وتحليل

رسالة تقدمت بها

هند إبراهيم ناجي

إلى مجلس كلية التربية في جامعة ديالى

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

أ.م.د. عليّ عبد الله العنبكيّ

رجب 1426هـ

آب 2005م

تمهيد

نظراً لشهرة ابن مالك ولكثرة ما كتب عنه لم أجد حاجة الى الإطالة في التعريف به ، فقلما نجد كتاباً من كتبه التي حُقِقَتْ خالياً من التعريف بحياته وآثاره .

اولاً : التعريف بابن مالك :

ابن مالك : هو أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائيّ ، الاندلسي، الجيانيّ، الشافعيّ ، النحويّ ، اللغويّ ، نزيل دمشق[1].

تضاربت أقوال المؤرخين في سنة ولادته، وفي سلسلة نسبه [2] ، ولكن اكثر الروايات تنص على ان مولده كان سنة ست مئة للهجرة [3]،وانه شُهِرَ باسم جده في المشرق والمغرب [4].

ويذهب جمهور المؤرخين لحياته ، والمتحدثين عنه الى أنّه ولد بـ(جيّان الحرير) وهي مدينة من مدن الاندلس[5]، لكنهم لم يذكروا شيئاً عن نشأته وأسرته هناك ، وانّما ذكرت اغلب المصادر أنّ المصنف ولد بـ(جيان) ثم رحل الى المشرق ، وهو في ريعان شبابه ، حيث عاش في دمشق وأقامَ بها يصنف ويشتغل بالتدريس والتأليف.

ولعلّ سبب اقامته في دمشق يعود للاستقرار النسبي فيها على أيدي صلاح الدين الأيوبي وأولاده ، لأنّ المصنفَ عاش في عصر مليء بالاحداث السياسية المهمة في الداخل والخارج، وكانت أيامه مصبوغة بالدماء ، وانعدام الاستقرار في أغلب البلاد العربية ، بسبب حروب الصليبيين ، وغارات الافرنج ، وهجوم التتر ، ونزاع بني أيوب [6]

وعلى الرغم من تلك الحوادث التي عاصرها المصنف ظلّ يتردد على حلقات العلم، ومجالسة كبار العلماء ، وتعليم الناشئة وتثقيفهم ، وقراءة آثار السابقين، والتأليف .

---

(1) ينظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 28/5 ، وغاية النهاية في طبقات القراء 180/2 ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 130/1 ، ونفح الطيب في غصن الاندلس الرطيب 421/1 ، وشذرات الذهب في اخبار من ذهب 5 /339 ، والمدارس النحوية : شوقي ضيف 309 .

(2) ينظر : شرح عمدة الحافظ (هـ) ، (المقدمة) / 21 –25 ، وشرح عمدة الحافظ (د) ، (المقدمة) / 17– 21 ، وابن مالك صرفيا (رسالة ماجستير) 4 – 5 .

(3) ينظر : فوات الوفيات 452/2 ، والبداية والنهاية 13/ 76 ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة 229 ، وبغية الوعاة130/1 ، ونفح الطيب 427/2 ، وابن مالك صرفيا (رسالة ماجستير) : 5 .

(4) ينظر : نفح الطيب 2/ 427 .

(5) ينظر فوات الوفيات 452/2 ، وغاية النهاية 180/2 ، وبغية الوعاة130/1 ، ونفح الطيب 427/2 ، وشرح عمدة الحافظ (هـ)، (المقدمة)/ 25 ، وشرح عمدة الحافظ (د)، (المقدمة) / 20 .

(6) ينظر : شرح عمدة الحافظ (د) ، (المقدمة) / 23 .

وكان تقياً صالحاً، ذا دين متين ، كثير العبادة ، كثير النوافل ، صادق اللهجة، حسن السمت، كامل العقل ، وانفرد عن المغاربة بشيئين: الكرم ومذهبه الشافعي [1].

اما شيوخه ، فقد اخذ النحو وعلوم الدين واللغة وفروعها عن شيوخ كثيرين ومنهم [2]: ثابت بن حيان الكلاعي (ت 628 هـ) ، وابوصادق الحسن بن صباح المخزومي (ت 632 هـ) ، وابو فضل القرشي (ت 635هـ) ، وعلي بن محمد السخاوي (ت643هـ) ، وابن يعيش (ت 643هـ) .

وقد كان استاذ زمانه ، لذا قال عنه الجزري : ((وكان ذهنه من اصح الاذهان مع ملازمته العمل والنظر والكتابة والتأليف ، وبدون ذلك يصير استاذ اهل زمانه وإمام اوانه))[3] .

لذلك درس وتخرج على يديه الكثير من العلماء ومنهم [4] : الشيخ اليونيني (ت 658 هـ)، ومحمد الدين النووي (ت 676هـ) ، وولد المصنف بدر الدين محمد (ت 686هـ) ، وبهاء الدين بن النحاس (ت 698هـ) ، وبدر الدين بن جماعة (ت733هـ) ، وغيرهم كثيرون .

كما حاز قصب السبق في جميع علوم العربية ، ومؤلفاته في النحو والصرف واللغة والقراءات [5] خير شاهد على وفرة علمه وسعة اطلاعه ، فقد كان اشهر علماء القرن السابع الهجري ، واكثرهم واكثرهم تأليفاً ، واغزرهم علماً ، واعذبهم اسلوباً ، وعدت كتبه في مقدمة المصنفات الخالدة التي خطت بالمؤلفات العربية خطوات واسعة نحو الكمال .

وقد ذهب اكثر المؤرخين الى انّه توفي بدمشق ليلة الاربعاء في الثاني عشر من شهر شعبان سنة اثنتين وسبعين وست مئة للهجرة ، ودُفِنَ بتربة القاضي عز الدين الصائغ بقاسيون [6] .

---

(1) ينظر : فوات الوفيات 452/2 ، وبغية الوعاة 134/1 ، وشذرات الذهب 339/5 .

(2) ينظر :غاية النهاية 180/2 –181 ، ونفح الطيب 421/1 ، وتسهيل الفوائد ، مقدمة المحقق مُحَمَّد كامل بركات 9-11 ، و شرح عمدة الحافظ (هـ)، (المقدمة) / 37- 40 ، وشرح عمدة الحافظ (د) ، (المقدمة)/ 20 –29 .

(3) غاية النهاية 181/2 .

(4) ينظر البداية والنهاية 13 / 16 ، وبغية الوعاة 130/1 ، ونفح الطيب 424/2 ، وشذرات الذهب 339/5 ، وشرح عمدة الحافظ (هـ)، (المقدمة) / 40 –42 ، وشرح عمدة الحافظ (د)، (المقدمة) / 38 .

(5) تنظر مؤلفاته في : فوات الوفيات 453/2 ، والبداية والنهاية 217/13 ، والبلغة في تاريخ ائمة اللغة 229 ، وغاية النهاية 180/2 ، وبغية الوعاة 131/1-133 ، ونفح الطيب 423/2 – 424 ، وشذرات الذهب 339/5 ، وتسهيل الفوائد ،مقدمة المحقق 24 ، وشرح عمدة الحافظ (هـ) ، (المقدمة) / 45 – 71 ، وشرح عمدة الحافظ (د)، (المقدمة) / 43 –45 .

(6)ينظر : البداية والنهاية 276/13 ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 28/5 ، والبلغة في تاريخ ائمة اللغة 229 ، وبغية الوعاة 1/ 134 ، ونفح الطيب 2 / 425 – 426 .

ثانياً : التعريف بكتابه (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ)

أ – دواعي تأليفه :

لقد كان التعليم في مقدمة الاغراض التي يهدف اليها النحاة عند وضعهم مؤلفاتهم النحوية ، فبعد ان كان كتاب سيبويه (ت 180هـ) ، والمقتضب للمبرد(ت 285هـ) عسيري الفهم على كثير من الناس ، حاول النحاة الذين جاءوا بعدهما تيسير النحو وتسهيله ، فتوالت المؤلفات النحوية بعد ذلك مختصرة في متون صغيرة، وشارحة لها في متون اخرى ينشد اصحابها تيسير النحو وتقديمه باسلوب سهل ميسر لسد حاجة المتعلمين، وتحبيبهم الى دراسة اللغة العربية وعلوم الشريعة ، ومن هؤلاء النحاة ابن مالك .

فقد وضع المصنف كتاباً مختصراً مركزاً يقع في خمس عشرة ورقة خاليا من الأدلة والخلافات يستعان به على حفظ المادة عن ظهر قلب سماه (عمدة الحافظ وعدة اللافظ) إذ اراد المصنف كما يبدو من اسمه ان يكون خلاصة وافية يعتمد عليها من اراد اتقان النحو العربي، فهو يجمع الى المبالغة في الاختصار وضوح الاسلوب ، وسهولة العبارات ، إذ لا يحتاج في فهم ما يحتويه وادراكه الى تثبت وتدقيق وامعان نظر.

ولكن هذا الكتاب كان شديد الاختصار والايجاز لدرجة كبيرة حتى عرف بـ(التنبيهات) لقصر عباراته وخلوها من الامثلة والشواهد ، ولكن احساس ابن مالك بقيمة هذا العمل وجليل قدره ، وملاحظته بالتجربة ان ما ورد فيه من معلومات غير وافٍ بالغرض الذي الف من اجله ، دفعه الى شرح وتبسيط عباراته واسناده باراء النحويين المتقدمين ومذاهبهم وبالشواهد والامثلة الفصيحة ليكون الكتاب ايسر مأخذاً ، واسهل متناولاً ، واقرب الى ذهن المتعلم فسماه (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ)[1].

وتجدر الاشارة هنا الى ان ابن مالك لم يكن الوحيد الذي شرح كتابه (عمدة الحافظ وعدة اللافظ) بل ان هناك العديد من العلماء الذين قاموا بشرحه ايضاً كابي أمامة بن النقاس محمد بن علي المصري (ت 763هـ) ، وابي ياسر محمد بن عمار المالكي النحوي (ت 844هـ)، وابن العطار علي بن ابراهيم بن داود الدمشقي (ت 724 هـ)[2] .

---

(1) ينظر : شرح عمدة الحافظ (د) ، (المقدمة) / 11 .

(2)ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، مقدمة المحقق مُحَّد كامل بركات : 21 – 22 ، والمدرسة النحوية في مصر والشام 183.

ب – زمن تأليف الكتاب :

يبدو أنّ هذا الكتاب كان من مصنفات ابن مالك المتأخرة في النحو ، فلو تتبعنا الترتيب الزمني لأمهات كتبه في النحو والمتمثلة بـ(التسهيل وشرحه والكافية الشافية وشرحها، والخلاصة الالفية ، وعمدة الحافظ وشرحه) لوجدنا الدليل على ذلك واضحاً ، فابن مالك ألف التسهيل وشرحه قبل الشروع في تأليف (الكافية الشافية وشرحها)، والدليل على ذلك إحالته المتكررة في (شرح الكافية الشافية) على (شرح التسهيل) [1]، إذ قال في باب المعرف بالأداة: ((وقول الخليل هو المختار عندي وبسط الاحتجاج لذلك مستوفى في (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) فلينظر ذلك))[2]، وقال في باب الابتداء عند حديثه عن العامل في الخبر : ((والأول قول سيبويه وهو الصحيح ، والاستدلال على صحته وضعف ما سواه يفتقر إلى بسط القول وهو أليق بشرح كتابي الكبير فمن أحبّ الوقوف عليه فليسارع اليه))[3]، وهذا دليل على أنّ المصنف قد أتمّ شرح كتابه (التسهيل)، وليس كما زعم بعض المؤرخين من أنّه قد وصل في شرح التسهيل إلى باب مصادر الفعل الثلاثي وتُوفِيَ ، وكَمَّلَ عليه ولده بدرالدين[4] .

كما أنّ الكافية الشافية أسبق من الألفية؛ لان الألفية خلاصة للكافية الشافية باعترافه هو ، إذ قال :

أحصى من الكافيةِ الخلاصة كما اقتضى غِنىً بلا خصاصة [5]

والراجح أنّه قد شرح (الكافية الشافية) قبل أنْ ينظم (الألفية) ، وبذلك تكون الخلاصة الألفية هي آخر مؤلفات ابن مالك النحوية المنظومة ، ولما كان (عمدة الحافظ) الذي شرحه المصنف يلتقي في اكثر أبوابه وموضوعاته مع ما جاء في الألفية، وهذا أنْ دلّ على شيء فهو يدل على تقارب الزمن الذي صنفا فيه ، ثبت أن شرح عمدة الحافظ كان أيضا من مصنفات ابن مالك النحوية المتأخرة ، وقد الفه المصنف بعد تأليفه للألفية، ومن الراجح أنْ يكون هذا الكتاب آخر ما صنفه المؤلف من كتب النحو[6].

---

(1) ينظر : شرح الكافية الشافية ، مقدمة المحقق د. عبد المنعم احمد هريدي 1/ 50 .

(2) شرح الكافية الشافية 1/ 319 .

(3) المصدر نفسه 1/ 334 .

(4) ينظر : بغية الوعاة 1/ 134 .

(5) ينظر : شرح الكافية الشافية ، مقدمة المحقق د. عبدالمنعم أحمد هريدي 1 / 49.

(6) ينظر : شرح عمدة الحافظ (هـ)، المقدمة / 76.

ج – أهمية الكتاب :

شرح عمدة الحافظ كتاب جليل القدر، كبير الشأن ، عظيم الفائدة ، قد جمع بين دفتيه قواعد النحو وأصوله، وأحاط بمسائله ودقائق أموره بلا إيجاز مخل أو تطويل ممل، والذي يدل على أهمية هذا الكتاب ثلاثة أمور :

اولها : يمكن أَنْ نقول أن شرح عمدة الحافظ هو شرح للألفية بقلم ناظمها بجانب كونه شرحاً وافياً لعمدة الحافظ ، وهو شرح مركز وسط ليس بالطويل الممل ولا بالموجز المخل يوضح ما دقّ فيه على الفهم أو غمض [1] وسبب ذلك يعود – كما اشرنا سابقاً – للتشابه الكبير بين الألفية وعمدة الحافظ من حيث الموضوعات والأبواب، ولنأخذ على سبيل المثال ، قوله في الألفية متحدثاً عن الاسم المبني :

كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيّ في اسْمِيْ (جِئْتَنَا) وَالمَعْنَوِيّ في (مَتَى) وفي(هُنَا).
وَكَنِيَابَةٍ عنَ الفِعْلِ بـلا تأَثّرٍ وكَأفتِقارٍ أُصّلا [2] .

قال في العمدة : ((والّذي يشبه الحرف امّا أنْ يشبهه في المعنى كـ(أين)، أو في كونه على حرف واحد أو حرفين كفاعلي (فعلْتُ) و(فعلْنا)، أو في الافتقار الى جملة كالذي ، أو في عدم التعلق بعامل كنزالِ))[3] .

ثم أخذ يشرح هذه العبارة في كتابه (شرح عمدة الحافظ)، إذ قال ((فمن شبه الحرف : ما هو في المعنى كأسماء الاستفهام والشرط فان كلَّ واحد منها متضمن معنى حرف فُبِنَي لذلك إلا (ايّا) فانها أعربت لمخالفتها أخواتها بالإضافة وشبهها بـ(كلّ) إذا اضيفت الى نكرة وبـ(بعض) إذا أضيفت الى معرفة.

ومن شبه الحرف: ما هو في الوضع : والمراد بذلك أنْ يكون الاسم على حرف واحد كفاعل (فعلْتُ) او على حرفين كفاعل(فَعَلْنَا)؛ لان الوضع على أقل من ثلاثة أحرفٍ لا يليق بالأسماء؛ لأنها أصول الكلام فاستحقت وفورَ اللفظ, وإنّما يليق ذلك بالحروف؛ لأنّها مرادة لغيرها ومنزلةِ في الغالبِ منزلة الجزء من مصحوبها فاغتفر نقص لفظها .

فإذا نقص اسم عن ثلاثة أحرف فقد أشبه الحرف واستحق البناء ما لم يكن له ثالث في الأصل،

---

(1) ينظر : شرح عمدة الحافظ (هـ) ، (المقدمة) / 82 ، وشرح عمد الحافظ (د) ، (المقدمة) / 64 .

(2)ينظر : شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 1/ 28 .

(3)شرح عمدة الحافظ (د) / 109 .

فيعدُّ نقصه عارضا ولا يمنع الإعراب كـ(يَدٍ) و(دَمٍ) وعلامة كونه ثلاثياً في الأصل عودُ الحرف الثّالث في تصغير كـ(دُمَيّ)، أو جمع كـ(دِمَاء) ، أو اشتقاق كـ(دَمِي).

ومن شبه الحرف مشابهته في الافتقار: وذلك أنّ الحرف يفتقر ابداً الى جملة، وكلّ اسم شابه الحرف في لزوم الافتقار الى جملة وجب بناؤه كـ(حيثُ) و(إذا)، والأسماء الموصولة إلا (أيّاً) فانّها أعربت لامتيازها من أخواتها بالإضافة ، كما أعربت في بابي الاستفهام والشرط ، إلاّ أن الموصولة إذا حذف صدر صلتها وأضيفت لفظا ففيها وجهان : اجودهما البناء كقوله تعالى:﴿أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيّا ﴾[1] .

ومن شبه الحرف مشابهته في عدم التعلق بعامل: وذلك أن الحروف لا تستحق إعراباً ، ولا تقع موقع ما يستحق إعراباً ، فلا يتعلق شيء منها بعامل أصلاً ، فأيُّ اسم وجد غير متعلق بعامل فقد أشبه الحرف شبها يوجب له البناء كـ(نَزَالِ) و(شَتّانَ) و(أفٍ) وغيرها من أسماء الأفعال، وكذلك الأسماء العارية من التركيب كأسماء الحروف والعدد المسرودة فانّها بنيت لشبهها بالحروف في عدم التعلق بعامل))[2] .

وقال في الألفية متحدثا عن تقديم الخبر وجوبا :

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ ، وَلي وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ .
كَذَا إذا عَادَ عَلَيْه مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ.
كَذَا إذا يَسْتَوجِبُ التَّصدِيرَا كَأَيْنَ من عَلِمْتُهُ نَصِيرَا .[3]

قال في العمدة: ((ويوجبه أسباب منها : أنْ يكون في الخبر معنى الاستفهام نحو : أينَ زيدٌ؟ أو يكون ظرفاً أو جاراً و مجروراً ، والمبتدأ نكرة محضة نحو: (عِندكَ مالٌ) و(فيكَ نَجابَةٌ)، أو يعود إليه مِنْ المبتدأ ضميرٌ نحو : في الدارِ صاحبُها)) [4].

ثم أخذ يشرح أقسام التقديم في كتابه شرحا مفصلاً [5]

وفي تخفيف (كأنّ) ، قال في الألفية :

وَخُفِّفَتْ كأنّ أيضا فَتُوِي مَنْصُوبُهَا، وثَابتاً أيضاً رُوِي[6]

---

(1) مريم / 69.

(2) شرح عمدة الحافظ (د) / 110-111 .

(3)ينظر : شرح ابن عقيل 1/ 207 .

(4)شرح عمدة الحافظ (د) / 167 .

(5)ينظر : المصدر نفسه 171 – 173 .

(6)ينظر : شرح ابن عقيل 1/ 333 .

قال في العمدة :((وتُخَففَ كأنّ فيُنوى اسمُها ويِلي الخبرُ مفرداً أو جملةً ، وقد يَظْهرُ اسمُها اختياراً))[1] .

ثم شرح هذه العبارة بالتفصيل [2].

وعند حديثه عن أدوات جزم المضارع ، قال في الألفية :

بلاَ وَلاَمٍ طَالِباً ضَعْ جَزْماً فِي الفِعْل ، هكَذَا بِلَمْ وَ لَمَّا

واجْزِمْ بإنْ ومَنْ وَمَا وَمهما أيَّ متَى أَيّانَ أيْنَ إذْمَا

وَحَيْثُما أنَّى، وَحَرْفٌ إذْمَا كإنْ ، وَبَاقِي الأدَوَات اسْمَا[3] .

قال في العمدة : ((ويجزم المضارع – أيضا – بـ(لَمْ) و(لَمّا)، وباللام، ولا الطلبيتين، وهو والماضي بانْ غير المخففة ، والنافية ، والزائدة، .....

ومثل (إنْ) في جميع ذلك : (مَنْ) و(مَا) و(مهما) و(أيٌّ) و(أينَ) و(أيّانَ) و(متى) و(أنّى) و(حيثما) و(اذما) ، وما سوى : إنْ واذْمَا أسماء))[4] .

ثم أخذ يشرح أدوات جزم المضارع بالتفصيل[5] .

وفي باب عطف النسق ، قال في الألفية

تالٍ بحَرْفٍ مُتْبِع عَطْفُ النّسقْ كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ .

فالْعَطْفُ مُطْلَقاً ! بِوَاو ،ثُمَّ ،فَا، حَتّى، امَ،او،كـ(فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا).

وَأتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ : بَلْ ، وَلا، لكِنْ ، كـ(لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لِكنْ طَلَا)[6].

قال في العمدة : ((المعطوف عطف النسق تابع بتوسطٍ (واوٍ) ، أو (فاءٍ) ، أو (ثم)، أو (حتى)، أو (أم) ، أو (أو) ، أو (بل)، أو(لكن)، أو (لا)، فالستة المتقدمة تُشْرك في الإعراب والمعنى، والبواقي تُشرك في الإعراب وحده))[7] .

وشرع يفصل القول في عطف النسق وحروفه بالتفصيل في (شرح عمدة الحافظ) [8].

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) /240.

(2) ينظر : المصدر نفسه 240 – 242.

(3) ينظر : شرح ابن عقيل 2 / 287.

(4) شرح عمدة الحافظ (د) /348 ، 362 .

(5) ينظر : المصدر نفسه 348 ، 379 .

(6) ينظر : شرح ابن عقيل 2/ 177 – 178 .

(7) شرح عمدة الحافظ (د) / 606 .

(8) ينظر : المصدر نفسه 607 – 670 .

وهناك تشابه كبير بين الألفية وعمدة الحافظ من حيث الأبواب والموضوعات ، لا نستطيع ذكره كله في هذا البحث ، ولكننا نقول إنّ هذا التشابه قد منح كتاب (شرح عمدة الحافظ) منزلة عظيمة بين كتب ابن مالك الأخرى ؛ لأنّنا يمكننا عدّه بحق شرحاً للألفية بقلم ناظمها، و(الألفية) – كما هو معروف – اشهر كتب ابن مالك النحوية ، بل ولعلّها اشهر كتب النحو العربي بعد (الكتاب) ؛ لأنّها خلاصة دقيقة لأهم قواعد النحو العربي ، لذلك كثر اعتماد المتأخرين عليها طلابا وعلماء ، وشرحت شروحاً كثيرة لم تنلها أيّة منظومة أخرى في النحو العربي .

ثانيها : أثره في الكتب التي جاءت بعده :

كان لكتاب شرح عمدة الحافظ لابن مالك أثرٌ واضحٌ في كتب من جاء بعده ، ولاسيما تلك التي شرحت ألفية المصنف ، فالّذي يمعن النظر في قسم من كتب شروح الألفية كشرح ابن الناظم (ت686هـ) ، وشرح ابن هشام الانصاري (ت671هـ) المسمى (أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك) ، وشرح ابن عقيل (ت769هـ) ، وشرح جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) المسمى (البهجة المرضية في شرح الألفية) ، وشرح الاشموني (ت 929هـ) المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، يجد تقاربا لا يمكن إنكاره بين هذه الشروح وشرح عمدة الحافظ، ولا سيما في اعتمادهم على الشواهد الشعرية والنثرية في الكتاب ، وإنْ لم يشيروا إلى ذلك صراحة.

كذلك اعتمد عليه الكثير من النحاة المتأخرين ، كالأزهري (ت 905هـ) في كتابه (شرح التصريح على التوضيح) ، والسيوطي في كتابه (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، والصبان (ت 1206هـ) في حاشيته على شرح الاشموني [1] ، والمتأمّل في مصنفات هؤلاء لا يصعب عليه أنْ يجد الصلة تبدو واضحة بين ما جاء في كتبهم وما تضمنه (شرح عمدة الحافظ) لابن مالك ، و إنْ لم يشيروا إليه صراحة في اكثر ما نقلوا عنه .

فقد صرح الأزهري في (شرح التصريح) بالنقل عن شرح عمدة الحافظ في سبعة مواضع، من ذلك ما جاء في حديثه عن الأسماء الستة ، إذ قال : ((قال ابن مالك في شرح العمدة : جعل اولهما (ذو) ؛ لأنّه مختص بملازمة الإعراب بالحروف إلاّ أنّ (ذو) لا تضاف لياء المتكلم و (فو) تضاف اليها ، فلهذا إنحط من درجة (ذو) وأخر عنه ، والأب والأخ والحم مستوية في الإعراب بالحروف إذا أضيفت لغير ياء المتكلم ، فقرن بينهما في الذكر قبل (الهَن) وأُخر (الهُن)، لان إعرابه بالحروف قليل))[2] .

---

(1) ينظر : شرح عمدة الحافظ (د)، (المقدمة) / 65 .

(1) شرح التصريح على التوضيح 1/ 62 ، وينظر : شرح عمدة الحافظ (د) / 121 – 124 .

ونقل عنه في باب الحال، قوله: ((والثاني : وهو أن يتعدد المتعدد ، فيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد (إن اتحد لفظه ومعناه ثنى أو جمع) فالتثنية نحو : ﴿وسَخَّرَ لكم الشَّمسَ والقمرَ دائبينِ ﴾[1]، فـ(دائبين) حال مؤسسة بمعنى (دائمين) ، (والأصل دائبة ودائبا) ، فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر اختلافهما في التذكير والتأنيث .....(و) الجمع نحو: ﴿ وسَخَّرَ لكم الّيلَ والنَّهارَ والشمس والقمرَ والنُّجومَ مُسخَّراتٍ بأمرِهِ ﴾ [2] ، فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة ، وولده في شرح النظم ، والأصل مسخراً ومسخراً ومسخرة ومسخراً ومسخرة ، فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت))[3] .

وصرح السيوطي في كتابه (الاشباه والنظائر) بالنقل عنه في موضع واحد فقط ، وذلك عند حديثه عن أقسام ظروف الزمان، إذ قال : ((قال ابن مالك في شرح العمدة : ظرف الزمان على أربعة أقسام : ثابت التصرف والانصراف ومنفيهما ، وثابت التصرف منفي الانصراف ، وثابت الانصراف منفي التصرف: أي لازم الظرفية .

فالأول: كثير : كيوم ، وليلة ، وحين ، ومدة.

وللثاني مثلان : احدهما مشهور، والآخر غير مشهور.

فالمشهور (سحر) إذا قصد به التعيين مجرداً من الألف واللام ، والإضافة ، والتصغير نحو : (رأيت زيداً أمس سحر) فلا ينون لعدم انصرافه، ولا يفارق الظرفية لعدم تصرفه، والموافق له في عدم الانصراف والتصرف (عشية) ، إذا قصد به التعيين مجردة عن الألف واللام والإضافة، عزا ذلك إلى سيبويه بعض العرب ، واكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرفة منصرفة.

والقسم الثالث : وهو الثابت التصرف المنفي الانصراف مثالان : (غُدْوَةُ) و(بُكْرَةُ) إذا جعلا علمين ، فانهما لا يتصرفان للعلمية والتأنيث ، ويتصرفان فيقال في الظرفية :(لقيْتُ زيداً أمس غدوةَ)، و(رأيتُ عمراً أول من أمس بكرة)، ويقال في عدم الظرفية: (سَهرتُ البارحةَ إلى غُدْوَةَ والى بكرةَ)، فلو لم يقصد العلمية تصرفا وانصرفا، كقولك: (ما من بكرةٍ أفضلُ من بكرةٍ يوم الجمعة)، و(كل غُدوةٍ يُستحب فيها الاستغفار).

---

(2) ابراهيم / 33 .

(2)النحل / 12 .

(3) شرح التصريح 1/ 385 – 386 ، وينظر : شرح عمدة الحافظ (د) /440. وللاستزادة تنظر المواضع : 35/1 ، 38 ، 377 ، 400 ، 2 / 108 في شرح التصريح .

الرابع: وهو الثابت الانصراف المنفي التصرف، وهو ما عين من ضحى وسحر وبكر ونهار وليل وعتمة وعشاء ومساء وعشية في الأشهر، فهذه إذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها، وألزمت الظرفية ولم تتصرف، والاعتماد في هذا على النقل))[1] .

وصرح بالنقل عنه أيضا في كتابه همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في موضعين فقط عند حديثه عن تقديم الحال، إذ قال : ((أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه كـ(عرفتُ قيام هندٍ مسرعةً)، فلا يقدم (مسرعة) على (هند) لئلا يفصل بين المضاف والمضاف اليه، ولا على قيام الذي هو المضاف ، لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فلا يقدم عليه شيء من معمولا ته، وسواء كانت الاضافة محضة كالمثال أم غير محضة نحو : (هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا) ، كما قال ابن هشام في الجامع انه الأصح ، وأجاز ابن مالك في الثاني تقديم الحال على المضاف ، لان الإضافة في نية الانفصال كذا ذكره في شرح التسهيل، لكنه نقل ذلك في شرح العمدة عن بعض النحويين، وقال المنع عندي أولى ....))[2].

ثم قال: ((وفي شرح العمدة لابن مالك : ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها ان يكون منصوبا بـ(كان)، أو(ليت)، أو (لعلّ)، أو فعل التعجب، أو أتصل بصلة (ال) نحو : القاصدكُ سائلاً زيدٌ ، أو اتّصل بفعل موصول به حرف نحو :اعجبني أن ضربتُ زيداً مؤدبا ، ولم يتعرض لذلك في التسهيل))[3].

كما صرح الصبان بالنقل عن شرح عمدة الحافظ في أربعة مواضع ، من ذلك ما جاء في حديثه عما لا ينصرف ، وهو يشرح قول الاشموني : ((ومنع صرف الاسم أيضا زائدا فعلان، وهما الألف والنون (في وصف سلم من أن يرى بتاء تأنيث خُتم)))[4].

قال الصبان : (((قوله في وصف) خال من زائدا (قوله سلم ... الخ) شرط فيه في العمدة وشرحها شرطاً ثانيا وهو أصالة الوصفية، ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتي (والغَينَّ عارض الوصفية) الى هذا أيضا فيفيد هذا الشرط ولا ينافي رجوعه الى هذا ما فرعه بقوله (فالأدهم ... الخ)، لان تفريع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضي التخصيص))[5]

---

(1) الأشباه والنظائر في النحو 2/ 75 ، وينظر شرح عمدة الحافظ (د) / 414-415

(2) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 2/ 307 ، وينظر : شرح عمدة الحافظ ، (د) / 424 .

(3) همع الهوامع 2/ 307 ، وينظر : شرح عمدة الحافظ (د) / 429-430 .

(4)شرح الاشموني على الفية ابن مالك 2/ 509 ، وينظر : حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك 3 / 231.

(5)حاشية الصبان 3/ 231 . وينظر : شرح عمدة الحافظ (د) / 845 .

ويبدو ان الدماميني قد نقل أيضا عن شرح العمدة في بعض كتبه، والدليل على ذلك ما ذكره الصبان في حاشيته وهو يشرح ما قاله الاشموني في باب توكيد:((ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على (نفوس) و(عيون) ولا على (أعيان)))[1] .

قال الصبان: ((قوله : (ولا على أعيان) لو قال ولا بالعين مجموعا على (أعيان) لكان مستقيما (قوله : ولا يؤكد به) أي المختار ، وإلاّ ففي الدماميني عن شرح العمدة للمصنف، والمفصل للزمخشري ، والكفاية لابن الخباز جواز التوكيد بأعيان))[2] .

وهذه النقولات عن شرح عمدة الحافظ سواء أشار اليها الناقلون صراحة أم لم يشيروا، تدل دلالة قاطعة على أهمية هذا الكتاب وأثره في كتب المتأخرين .

ثالثها: من الراجح ان يكون كتاب (شرح عمدة الحافظ) آخر ما الف ابن مالك من كتب النحو– كما أشرنا سابقا– وبذلك تبرز أهميته في انه قد حوى آخر ما استقر عليه رأيه، وما اختاره من آراء العلماء بصريين وكوفيين .

وربّ سائل يسأل هنا إذا كان هذا الكتاب آخر ما الف المصنف، وانّه قد تضمن آراءه الاخيرة في النحو والصرف، فلماذا لم تصل شهرته إلى درجة شهرة كتابيه (شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية)؟

والجواب عن ذلك يسير جداً، هو أن المصنف كان غرضه الاساسي من تأليف هذا الكتاب تعليميا اكثر مما هو علمي، لذا أغفل الكثير من الأبواب والمسائل النحوية والصرفية لقصد التخفيف والتيسير عن الدارسين ، لذلك فإنه لا يوازي من حيث المادة الموجودة فيه كتابيه (شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية)، ولكنني أرى أنّ ذلك لا يقلل من شأن هذا الكتاب ولا سيما أنّه حوى مسائل نحوية وصرفية لم يتطرق اليها المصنف في جميع كتبه الاخرى ، كما أنّ له اراء جاءت مخالفة ما ورد في جميع مصنفاته النحوية الأخرى، وسأبين ذلك أن شاء الله تعالى.

وختاما، لابد من الاشارة هنا إلى أنّ كتاب (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ) لابن مالك قد طبع مرتين الاولى بتحقيق الدكتور عبد المنعم احمد هريدي عام 1975م، والاخرى بتحقيق الدكتور عدنان عبد الرحمن الدوري عام 1977م، وهذه الطبعة الاخيرة هي التي اعتمدت عليها في دراستي وتتألف من 1181 صفحة بمجلد واحد، أما الطبعة الاولى فعلى الرغم من أنّها كانت جيدة ، أخرج

---

(1) شرح الاشموني 2/ 403 ، وينظر حاشية الصبان 3 / 74 .

(2)حاشية الصبان 3/ 74 , وهذا النقل الذي اثبته الدماميني عن شرح عمدة الحافظ قد خلا منه كتاب شرح عمدة الحافظ بتحقيق (هـ) وكذلك بتحقيق (د) ، وهذا ان دل على شيء فهو يدل على وجود نسخ اخرى لهذا الكتاب لم يتيسر لكلا المحققين الوصول اليها، وللاستزادة تنظر المواضع : 1/ 84 ، 3/ 23 من حاشية الصبان .

المحقق النص بوضوح وقابله على خمس مخطوطات ووضح غامضه وخرج شواهده لم اتمكن من الحصول عليها كاملة حيث حصلت على الجزء الاول من هذه الطبعة انتهى فيها المحقق إلى موضوع العدد ؛ لذلك لم أفد منها الا في مقدمة التحقيق، وقد رمزتُ لتحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي في الهامش بالحرف (هـ)، ورمزتُ لتحقيق الدكتور عدنان عبد الرحمن الدوري بالحرف (د).

منهج ابن مالك في شرح عمدة الحافظ

لقد كان لابن مالك طريقته الخاصة في التأليف، وهي طريقة تقوم على البدء بوضع المقدمات الموجزة، ثم بسطها بشروح مفصلة، لذا تباينت مصنفاته في الطول والقصر، والإطناب والإيجاز، والسهولة ووعورة المسلك، وسبب ذلك يعود الى أنّه أراد أنْ يضع مصنفات تتفق وعقلية جميع دارسي النحو العربي.

ولكن السمة الغالبة على أكثر كتبه هي نزوعه نحو اليسر والوضوح ، فقارىء كتابه (شرح عمدة الحافظ) لا يجد أيّة صعوبة أو تعقيد في فهمه ، فقد كان المصنف حريصا على اختيار اسلوب يتسم بالوضوح، ولغة سهلة قريبة من أذهان المتعلمين ، مبتعداً في أكثر الأحيان عن علل النحاة واستدلالاتهم وخلافاتهم التي كان يرى فيها تعسفا لا فائدة منه ، ألاّ أنّ هذا لا يعني انعدام التأويلات أو الخلافات النحوية فيه ، بل هي موجودة ولكن بنحو ليس مبالغ فيه ، لذا جاء كتابه هذا سهل التناول والمأخذ ، قريبا الى النفس لا تمل منه ، وأنّما ترغب فيه، وتتلذذ بتتبع موضوعاته وتفصيلاته.

ويمكن تعرّف منهج ابن مالك في (شرح عمدة الحافظ) من خلال ذكر موضوعات الكتاب وأبوابه، وبيان أبرز خصائص منهجه في الكتاب .

موضوعات الكتاب وابوابه

من يدقق النظر في كتاب (شرح عمدة الحافظ) يجد أنّ المصنف قد قسم كتابه على أبواب والأبواب على فصول والفصول على جزئيات كما هو الحال في كتبه الأخرى، وانْ لم يشر الى ذلك صراحة ، ولكنه لم يضع عناوين تميز هذه الأبواب والفصول والجزئيات بعضها من بعض ، وانّما لجأ الى طريقة عرض المتن – اولاً – واضعاله رمز (ص) ثم عرض الشرح – ثانيا – واضعا له رمز (ش)[1] ، فنراه يتناول عبارة المتن تناولاً مجزءاً ، فهو يقسمها على جزئيات ثم يشرع في تفصيل كل جزئية منها على حدة في الشرح مشفوعا ذلك بالأمثلة والشواهد العربية الفصحى ، فان وجد للنحاة فيها آراءً مختلفة عرض لها باسلوب موجز بعيد عن الإطناب مبينا رأيه في ذلك .

ولنأخذ على سبيل المثال حديثه عن (المعرف بال) في باب المعرفة والنكرة إذ لم يضع عنوانا يميز هذا الموضوع من غيره، إذ قال في المتن ، ص : ((المعرف بال : ما احدثَتْ فيه

(1) ينظر : شرح عمدة الحافظ (هـ) ، (المقدمة) / 93 ، وشرح عمدة الحافظ (د)، (المقدمة) / 12.

عموما أو خصوصا))[1].

قال المصنف في شرح هذه العبارة، ش : ((قد تدخل (ال) على الاسم فلا تحدث فيه معنى، وذلك اذا دخلت على علم منقول من اسم جنس ، كـ(فَضْل) فانّه دال على شخص معين فلو دخلت (ال) عليه لم تنقله من شياع الى تعيين بل دلالته مقرونا بها كدلالته عاريا منها، وكذا اذا دخلت زائدة على ما يجب تنكيره كقولهم (جاءوا الجّماءَ الغفيرَ) بمعنى (جاءوا جمّاء غفيراً)؛ لانهما حالان والحال لا تعرف وكذا قول الشاعر :

رأيتُكَ لَمّا أنْ عَرَفْتَ وجُوهَنَا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمرِو[2] .

أراد : وطبت نفساً لأنّه تمييز، والتمييز لا يعرف ، فمن هذه ونحوها احترزت بإحداثها عموما أو خصوصا .

ومثال ما أحدثت فيه عموما قوله تعالى : ﴿ وخُلِقَ الانسانُ ضعيفًا﴾ [3] ، وعلامتها صلاحية الاستغناء عنها بـ(كلّ)كقولك :(وخُلِقَ كلُّ انسانٍ ضعيفًا) ، وتتناول ما احدثت فيه خصوصا:المعهود بذكر كقوله تعالى:﴿ فَعَصَى فِرْعَونُ الرَّسُولَ ﴾[4].

والمقارن ذكره رؤية مسماه كقولك لمن سدد سهما : (القرطاس) ، والمعهود بالعلم كقوله تعالى : ﴿ إذْ هُمْا في الغَارِ ﴾ [5] و ﴿ إذْ يُبَايِعُونَكَ تَحتَ الشَّجَرةِ ﴾ [6]))[7].

وقد سار المصنف على ذلك في جميع كتابه مكتفيا بوضع (ص) رمزاً للمتن ، و (ش) رمزاً للشرح ، ولم يزد على ذلك معتمداً على ذكاء القارىء في التفريق بين الأبواب والفصول والجزئيات ، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار ما تركه المصنف من مؤلفات في النحو اتضحَ لنا أنّ هذا المسلك منه يعد منهجاً فريداً يختلف عما جاء في جميع مصنفاته النحوية الأخرى .

وأنا أرى أنّ المصنف هنا لم يتبع الطريقة السوية في إهماله العناوين على الرغم من أهمية الموضوعات التي طرقها في كتابه هذا ، ودقة المعلومات فيه ؛ لان ذلك يرهق أذهان المتعلمين في

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 152 .

(2) البيت لراشد بن شهاب اليشّكري ، المفضليات 310 ، وهومن شواهد شرح التسهيل لابن مالك 2/ 386 ، وشرح الكافية الشافية 1 / 324 ، وشرح ابن الناظم 41 ، وشرح ابن عقيل 1/ 158 ، وشرح التصريح 11/ 151، والبهجة المرضية 28 ، وشرح الاشموني 1/ 85 .

(3) النساء / 28 .

(4) المزمل / 16 .

(5) التوبة /40.

(6) الفتح / 18 .

(7) شرح عمدة الحافظ (د) / 152 – 154 .

التفريق بين الأبواب والفصول والجزئيات، وهذا لا يتماشى مع منهجه الدراسي التعليمي وطريقته التيسيرية التوضيحية في التأليف .

أما موضوعات الكتاب ، فلا تكاد تختلف كثيراً عما جاءت في المصنفات النحوية الأخرى ، فبعد أنْ افتتح المصنف كتابه بمقدمة نثرية قصيرة بيّن فيها الغرض الاساس الذي من أجله ألف الكتاب ، حين قال : ((هذه تنبيهات مختصرة يستعان بها على فهم ما تضمنته مقدمتي الموسومة بـ (عمدة الحافظ وعدة اللافظ)))[1]، ابتدأ الكتاب بالحديث عن أقسام الكلمة (اسم وفعل وحرف) وفيه تحدث عن علامات كل قسم من الأقسام الثلاثة ، ثم تحدث عن باب الإعراب والبناء وما يتعلق به وضمن هذا الباب خمسة من الموضوعات الفرعية وهي (إعراب المقصور والمنقوص وإعراب الفعل المعتل، وما يدل على الرفع نيابة عن الضمة ، وما يدل على النصب نيابة عن الفتحة ، وما ينوب عن الكسرة والسكون في الجر والجزم))، ثم انتقل إلى باب النكرة والمعرفة وفيه تحدث عن كل نوع من أنواع المعارف ولكن بشكل مختصر جداً وبترتيب مخالف لما جاء في مصنفاته الأخرى مبتدئاً بالعلم ، فالضمائر ، والموصول ، واسم الاشارة ، والمعرف بال ، والمعرف بالنداء وبالإضافة .

ثم تحدث عن المبتدأ وخبره وما يتعلق بهما من أحكام التقديم والتأخير وأنواعهما وغير ذلك، ثم الفاعل والنائب عنه ، ثم انتقل الى الحديث عن نواسخ الابتداء : كان وأخواتها ، ثم ذكر بعدها ما يعمل عملها من الحروف وهي (ان ، وما ، ولا ، ولات) ، ثم إنّ وأخواتها ، وحسب واخواتها ، ثم ما يعمل عمل (إنّ) وهي (لا) النافية للجنس ، وبعدها انتقل الى باب حروف الجر ، فالنداء ، وحروف التحضيض ، وبناء المضارع ورفعه وتوكيده ، ثم نصب المضارع وجزمه ، فباب الاستثناء ، فالأستفهام ، ثم انتقل الى المنصوبات فذكر المفعول له ، والمفعول معه، والمفعول فيه ، والحال ، والتمييز ، وبعدها انتقل الى الإضافة ، ثم العدد ، ثم التوابع مرتبا إياها ترتيبا مخالفا لما جاء في مصنفاته الأخرى مبتدئا بالنعت ، ثم التوكيد ، فالبدل ، وعطف البيان ، والنسق ، ثم انتقل الى المشتقات فتحدث عن اسم الفاعل وعمله ، وصيغ المبالغة وعملها، واسم المفعول وعمله ، والصفة المشبهة وعملها . ثم تحدث عن المصدر وعمله ، وصوغ اسم الفاعل من الثلاثي وغيره ، وصوغ اسم المفعول من الثلاثي ، فابنية المصادر ، واسماء الافعال ، فالتعجب ، فافعل التفضيل ، فالمدح والذم وفيه تحدث عن نعم وبئس وما جرى مجراهما (حبذا) الذي ذكره بعد حديثه عن نعم وبئس ، ثم افعال المقاربة معللاً سبب افراده بابا مستقلا لها عن باب (كان وأخواتها)، حيث قال : ((حقّ

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 95 .

هذه الأفعال أنْ تذكرَ في باب (كان) لمساواتها إيّاها في عدم الاستغناء بمرفوع ولكنها فارقت (كان) بأنّ أخبارها لا تكون إلاّ أفعالاً مضارعة على التفصيل المذكور فلذلك افرد لها بابٌ ...)))[1]، ثم تحدث عن المؤنث ، ثم باب الممنوع من الصرف ، فالنسب ، ثم عن التثنية ، وصيغة جمع السلامة المشبهة بالمثنى وقصد بها هنا جمع المذكر السالم معللا سبب قوله (المشبهة بالمثنى) : ((لأنّ المذكر من جمعي السلامة يشبه المثنى في إعرابه بحرفين ، أحدهما مخصوص بالرفع ، والآخر يشترك فيه الجر والنصب))[2] ، ثم انتقل الى جمع المؤنث السالم ، وجمع التكسير ، فالتصغير ،وختم المصنف كتابه بباب الوقف .

نرى مما تقدم أنّ المصنف قد جمع في كتابه هذا بين علمي النحو والصرف ولم يفرق بينهما على الرغم من أنّ كلَ واحدٍ منهما قد اصبح علماً مستقلا بنفسه في ذلك الوقت ، إلاّ أنّه مع ذلك قد اتقن الترتيب والتبويب واحكام المنهج بما يناسب قابليات الطلبة وتجاربه الطويلة في ميدان التدريس ، لأنّ غرضه الاساسي من تأليف (عمدة الحافظ) قبل القيام بشرحه هو أنْ يعدّ للطلاب متنا يساعدهم على حفظ ما يفيدهم في إتقان النحو العربي ، الذي كان من أهم المواد الثقافية في عصره، فهو الوسيلة لدراسة العلوم الشرعية في ذلك الوقت .

وقارىء كتابه (شرح عمدة الحافظ) يجد أيضا تفاوتا كبيراً بين الموضوعات التي شرحها المصنف في الطول والقصر، فبينما استغرقت بعض الموضوعات عشرات الصفحات مثل : الحال، والإضافة ، والممنوع من الصرف ، وجمع التكسير[3] ... الخ ، يجد موضوعاتٍ أخرى لم يتجاوز المصنف في شرحها الصفحتين أو الثلاث صفحات مثل : العلم ، والموصول، واسم الاشارة ، والفاعل ، والصفةِ المشبهةَ [4].... الخ .

وقد راعى المصنف في شرح هذه الموضوعات جميع المستويات ، فهو لم يلجأ إلى الإطناب والإسهاب في الشرح ، وفي ذكر المسائل وسرد الخلافات مما يؤدي إلى الصعوبة والتعقيد ، كما أنّه لم يعمد أيضا إلى الإيجاز الشديد في شرح موضوع ورد في المتن مما يجعل القارىء غير ملم بالمادة، وأنّما أتخذ بين ذلك سبيلاً ، فجاء كتابه معتدلاً في الشرح بما يناسب جميع المستويات، متخذاً بذلك منهجا خاصا به لم يعتمده في مصنفاته الأخرى اكتسبه من خبرته الطويلة في التأليف والتدريس ، فجاء كتابه جميلاً في عرضه ، سهلاً وواضحاً في اسلوبه ، دقيقا في عباراته.

---

(1) شرح عمدة الحافظ (د) / 810 .

(2) المصدر نفسه : 907 .

(3) ينظر : المصدر نفسه 417 ، 480 ، 804 ، 916 .

(4) ينظر : المصدر نفسه 139 ، 142 ، 150 ، 180 ، 685 .

والذي يدقق النظر في موضوعات الكتاب السابق ذكرها يجد أيضا ان المصنف لم يطرق الأبواب النحوية والصرفية جميعها ، وإنما اقتصر على الأبواب المهمة التي تفيد المتعلم في اتقان فن النحو العربي، لذلك خلا كتابه من موضوع الإعلال ، والإبدال ، والإمالة[1] ، والاختصاص، والإغراء، والتحذير ، والاشتغال ، فان وجد في الأبواب والموضوعات التي طرقها في كتابه هذا ما يتصل بهذه الموضوعات اغفل ذكره، أو تحدث عنه دون تفصيل ، لذلك نراه يغفل الحديث عن بناء الفعل الأجوف أو المضعف للمجهول ، ويكتفي بقوله في الشرح عند حديثه عن هذا الموضوع: ((والمراد بالموافقة في الصوغ، أنّ يضم أوله مع كسر ما قبل الآخر انْ كان ماضيا، ومع فتحه ان كان مضارعا ، كقولك في ضَرَبَ و يَضْرِبُ : ضُرِبَ و يُضرَبُ .

ونبه بـ (الصوغ) أيضا على أنْ يجعل مثل حركة الاول لثالث المبدوء بهمزة وصل ، ولثاني المبدوء بتاء المطاوعة كقولك: استُخْرِجَ المتاعُ ، وتُعَلّمَ الحسابُ))[2] .

هذا كل ما قاله المصنف عند حديثه عن كيفية بناء الفعل للمجهول .

وقد يتطرق احيانا قليلة الى بعض هذه الموضوعات التي لم يذكرها في كتابه إذا استوجب الأمر ذلك، ولكن بصورة إجمالية، ودون تفصيل فيها ، كقوله عند الحديث عن حذف الفعل مع مرفوعه وجوبا في باب النائب عن الفاعل : ((ومن الحذف الواجب قولهم في التحذير:(إيّاكَ والشرَّ)، أي: نَحِّ نفسكَ عن الشرَّ ، ونَحِّ الشّرَ عنك))[3]، إذ اكتفى المصنف هنا بوضع مثال يوضح حذف الفعل وجوبا مع فاعله في باب التحذير دون الدخول في تفاصيل هذا الموضوع .

ومثله أيضا ما ورد في معرض حديثه عن صوغ اسم المفعول من فعل معتل ، إذ قال : ((ويجاء به ما عينه ياء كـ(مَبِيْعٍ) في الافتتاح بميم مفتوحة يليها كسرة قبل ياء يليها الآخر .

ويجاء به مما عينه واو كـ (مَحُوزٍ) في الافتتاح بميم مفتوحة يليها ضمة قبل واو يليها الآخر.

ويجاء به مما لامه ياء كـ(مَرْمِيّ) في الافتتاح بميم مفتوحة يليها ساكن قبل كسرة يليها ياء مشددة.

ويجاء به مما لامه واو كـ(مَغْزُوّ) في الافتتاح بميم مفتوحة يليها ساكن قبل ضمة يليها واو مشددة .

---

(1) ينظر : شرح عمدة الحافظ (هـ) ، (المقدمة) / 94 ، وشرح عمدة الحافظ (د) ، (المقدمة) / 65 .

(2) شرح عمدة الحافظ (د)/ 184 .

(3) المصدر نفسه 193 .

Abstract

The Explanation of Ibn Maliks ' Amdet Al-Hafid and Adet Al-Lafid : A Study and Analysis

There were men who liked the Arabic language and devoted their lives to study it . Those men left for us great heritage that deserves studying and investigating . One of this was Ibn Maliks Amdet Al-Hafid and Adet Al- Lafid which includes the most of the grammatical and etymological aspects of the language . It also contains the views of the classical and contemporary grammarians and their literary trends as well as in a style which is characterized by simplicity and clarity . supplemented with evidences and the subject of my study .

The study falls into three chapter with an introduction and conclusion and a bibliography .

In the introduction , I offered a brief account of Ibn Maliks' life and his book Amdet Al-Hafid and Adet Al-Lafid .

Chapter one deals with Ibn Maliks' methods in his book showing the subjects of the book and the scientific materials offered and attempting to find connected relation among these subject s . Then I showed the important merits of Ibn Maliks ' methods of explanation .

Chapter two concentrates on Ibn Maliks' grammatical evidences in the explanation of this book Amdet Al-Hafid and Adet Al-Lafid . It shows his attitude and regard to hearing . Then it offers his Qura'anic evidence, Qura'anic readings, Al-Hadeeth Al-Shareef and the Arabs discourse in verse and prose as well. It also explains Ibin Malik's attitude towards measuring restricted by certain cases which I explained in details. Then it shows his opinion about general consent and accompanying of condition and reasoning.

Chapter three deals with the study of grammatical and etymological matters in relation to the explanation of Amdet Al-Hafid and Adet Al-Lafid. It is divided into two sections: section one is about the grammatical matters of the book in which I wrote about Ibin Malik's grammatical doctrine and this attitude towards the general multitude of Al-Basrieen and Al-Kufieen, his attitude towards

grammarians as individuals, then I mentioned his novel views. It is conclude by mentioning his grammatical idiom. In the second section I deal with the etymological aspects of the book: the derivations construction, sources constructions, neuter plurals, ascription and diminution.

In the conclusion, I sum up the most important findings of the study.